# نشأة وتطور العمل المصرفي في الصومال

## دراسة تاريخية

عبد الرحمن آدم سليمان البرعي

طالب دراسات عليا بقسم الاقتصاد الإسلامي في الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة

**الحلقة ( ٢ )**

**المصارف الإسلامية**

المصارف الإسلامية في الصومال هي مصارف محلية نشأت أولاً كشكل حوالات مالية محلية، وقد قامت بعض هذه الحوالات كشركات مساهمة كما قام البعض الآخر كمؤسسة مملوكة لشخص واحد، وترجع نشأة أول حوالة صومالية إلى بداية السبعينات من القرن الماضي حيث أنشأ الحاج محمد سعيد دعالي[1] حوالة مالية تحُوِّل المال من العمال الصوماليين في الخليج العربي إلى محافظات الشمالية في الصومال، ثم تطورت هذه الحوالات في بدايات الحرب الأهلية في الصومال سنة ١٩٨٨م بسبب النزوح الجماعي الذي قدر بالملاين والذين بسببه خرجوا من الصومال واتجهوا حول العالم، وخاصة دول الجوار والخليج العربي وأمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، وبسبب صلة القرابة بين المغتربين الصوماليين وأهاليهم في الداخل توسعت الحوالات وأخذت تعمل وظائف البنوك من فتح الحساب الجاري وإقراض وحفظ الأموال بالخزائن وتمويل المشروعات التجارية بالأساليب الشرعية كالمرابحة والمشاركة إلى أن وصل أعلى عدد للحوالات النقدية الصومالية إلى أربعة وعشرين حوالة نقدية[2].

١ : حوالة ذهب شيل ٢ : حوالة تاج ( البركات قديما ) ٣ : حوالة أمل ٤ :حوالة توكل ٥ :حوالة كاه ٦ :حوالة غلوبل ٧ :حوالة هدن ٨ :حوالة المستقبل ٩ :حوالة بكال ١٠ : حوالة إفتن ١١ :حوالة أمانة ١٢ :حوالة ( wold rimit ) ١٣ :حوالة توفيق ١٤ : حوالة olompic ١٥ :حوالة جبة ١٦ :حوالة الرخيص ١٧ :حوالة المدينة ١٨ :حوالة عمود ١٩ :حوالة ماناديق ٢٠ :حوالة سهل ٢١ :حوالة منى ٢٢ :حوالة النجمة. ٢٣ : حوالة هريال ٢٤ :حوالة العالم ( ديرو ) universal.

(1) لم أجد له ترجمة.
(2) مقابلة أجراها الباحث مع عمر سعيد ليبان/ الخبير في الأسواق المالية الصومالية /نيروبي /٠٥/٠٦/٢٠١٨م.

وتجربة المؤسسات التي تعمل أعمال المصارف الإسلامية في الصومال لم تكن هذه الحوالات النقدية فحسب، إذ وجدت شركات أخرى تقرض الناس قروضا حسنة في المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر أمثال شركة، ( amah kalkaal ) التي تم تأسيسها ١٩٩٨م، في هرجيسا[1].

وتحولت بعض تلك الحوالات بسبب قوتها ونفوذها الاقتصادي وضخامة سيولتها إلى مصارف إسلامية، كما تم تأسيس بعض البنوك الإسلامية الصومالية ابتداء كبنك، وهذه البنوك الإسلامية كالتالي:

**أولا: البنك الصومالي للتنمية وإعادة الإعمار( SDRB )**[2].

تم إعادة تأسيس البنك الصومالي للتنمية وإعادة الإعمار بالمرسوم الرئاسي رقم ٢٦٦ المؤرخ ب ٢٠١٢/٧/٧م إلا أن البنك ليس بنكا جديدا إذ تعود جذوره إلى بداية نشأة الدولة الصومالية وكان في العقود الثلاثة الأخيرة خارج الخدمة بسبب الحروب الأهلية التي سببت تدمير مؤسسات الدولة والمؤسسات المالية معا، وتم اعادة تشكيله.

**أهداف البنك وغاياته ورؤيته**: يهدف البنك إلى تعزيز ومساعدة وتطوير وتحديث أي مؤسسة منتجة في قطاعات الزراعة والصناعة والتعدين والسياحة والثروة السمكية وتمثلت رؤية البنك تقديم المساعدة المالية والتقنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المملوكة للقطاع الخاص، مثل الزراعة.

**الهيكل الإداري للبنك ورأس ماله**: يتألف الهيكل الإداري من رئيس مجلس الإدارة وأعضاء في المجلس الإداري.

يبلغ رأس المال المصرح به للبنك ٥٠ مليون دولار أمريكي ويقسم رأس مال البنك إلى ٥٠ ألف سهم بقيمة ١٠٠٠ دولار أمريكي لكل سهم، ويلتزم البنك في جميع معاملاته بالشريعة الإسلامية[3].

**ثانيا: بنك أمل الإسلامي**[4]

بنك أمل هو بنك إسلامي حديث يقدم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية ومقره الرئيسي في مدينة غرووي وله مقر ثاني في مقديشو العاصمة، كما أن البنك مملوك بالكامل لمجموعة شركة أمل، وهي

---

(1) انظر: http://www.academia.edu\٢:٢٢\٢٠١٨\٠٣\١٩PM
.somaliand - and - islamic - finance\A.Omar Dirir
(2) انظر: http://www.sodevbank.so/٠٥/٠٦/٢٠١٨/٣:٠٢pm.
(3) مقابلة أجراها الباحث مع نوح فاهيه أفرح /مدير الإدارة الاستراتيجية لمصرف التنمية وإعادة الإعمار في الصومال/ نيروبي/٢٠١٨/٥/٧م.
(4) انظر: https://amalbankso.so/\١٠:٣٢\٢٠١٨\٠٣\٠١AM/

شركة عالمية متنوعة تعمل في قطاعات مختلفة مثل التمويل الأصغر وتحويل الأموال وصرف العملات الأجنبية والعقارات والتجارة والطاقة، وبدأ بنك أمل الإسلامي أول عمل له سنة ١٩٩٨م كشركة سحب وإيداع وتحويلات مالية، وتطور من تلك الفترة إلى الآن تطورا سريعا.

**أهداف البنك ورؤيته**: يهدف بنك أمل إلى أن يكون بنكا رائدا في قطاع الخدمات المالية في القرن الأفريقي من خلال منتجات وخدمات مالية مبتكرة ومتخصصة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية كما تتمثل رؤيته بأن يكون البنك الإسلامي الرائد في القرن الأفريقي.

**ثالثا: بريمير بنك premierbank**[1].

هو بنك حديث النشأة في القرن الأفريقي وخصوصا في الصومال مقره الرئيسي في مقديشو العاصمة وفي هرجيسا وله فروع في غيرهما من المدن الصومالية، بريمير بنك هو بنك مملوك للقطاع الخاص تم تأسيسه في الصومال في عام ٢٠١٣م ومرخص من قبل البنك المركزي الصومالي من عام ٢٠١٤م[2]، كما أنه بنك متوافق مع الشريعة الإسلامية، يقدم بريمير بنك حلولا مالية في المصرفية الإسلامية والخدمات للشركات والأفراد عبر الهاتف النقال والانترنت وأجهزة الصراف الآلي.

**أهداف ورؤية بريمير بنك**: بناء علاقات قوية مع العملاء والتركيز على الخدمة المفضلة وتقديم خدمات تتجاوز توقعات العملاء، والمشاركة في عملية إعادة التطوير في الصومال وتشجيع التنمية الاقتصادية والمجتمعية في الصومال، وأن يكون أفضل بنك إسلامي يريده العملاء.

**أولويات وقيمه**: تقديم الحلول المالية التحويلية من أجل مجتمع أفضل، واعطاء الأهمية للعميل وتقديم منتجات ذات مهنية عالية.

**رابعا: بنك الصومال العالمي**[3].

بنك الصومال العالمي هو بنك إسلامي بالكامل ومسجل ومرخص من البنك المركزي الصومالي منذ ٢٠١٣م، يقوم بالتجارة والتجزئة والأنشطة المصرفية والتمويلية والاستثمارية، ويتعامل مع التمويلات الصغيرة والمتوسطة والقرض الحسن لمساهمة ومد الجسور بين المجتمع.

---

(1) انظر: https://www.premierbank.so\١٢:٩\٢٠١٨\٠٣\٠١PM.
(2) انظر: Somalia first Islamic banking system، mahat Mohamed ahmed.
https://www.globalbankingandfinance.com \١٩\٠٣\٢٠١٨\ ١:٥٧PM
(3) انظر: http://www.ibsbank.so\١:١٧\٢٠١٨\٠٣\٠١PM

**رؤية البنك وقيمه**: أن يكون بنكا إسلاميا رائدا في مجال الخدمات المالية والمنتجات المبتكرة وعالية المستوى، ويُعتبر قيم البنك الانطلاق من الشريعة الإسلامية في المعاملات التي يقدمها.

**الأهمية والأهداف**:

١. تقديم خدمات ممتازة للعميل في الصومال وبناء مؤسسة مالية متوازنة بشكل جيد عبر خدمات التجزئة والشركات والاستشارات وإدارة الأصول.

٢. تقديم الخدمات المالية الإسلامية الرائدة في السوق، مع مراعاة مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع الأنشطة والتركيز على المنتجات والخدمات، وتسليمها وفقا للمعايير الدولية.

**خامسا: بنك سلام الصومالي**[1]

بنك سلام الصومالي هو بنك إسلامي يرجع تاريخ تأسيسه ولبنته الأولى إلى سنة ٢٠٠٩م مقره الرئيسي في مقديشو ويديره فريق متخصص من المهنيين والشرعيين ويعتبر أول بنك إسلامي صومالي متكامل.

**رؤية البنك وأهدافه**: أن يكون مؤسسة مالية إسلامية متوافقة مع الشريعة الإسلامية في منطقة شرق أفريقيا، وأن يكون في طليعة البنوك التي تقدم الخدمات القوية، والتركيز على العملاء وأدوات التمويل المبتكرة.

**القيم والأهداف والرؤية**:

أولا: العملاء: بإعطاء التركيزَ الأساسي للعملاءَ واحتياجاتهم

ثانيا: النزاهة: الانطلاق من الصدق والثقة والالتزام بالسلوك السليم للمصرفية الإسلامية.

ويستهدف البنك إلى التحول الكامل إلى حياة سعيدة وتطوير سبل المعيشة للمجتمع، والاعتماد على الكفاءة والحداثة، والاعتماد الكامل على الشريعة الإسلامية، والمساهمة في تنمية البلد اجتماعيا واقتصاديا، وينطلق في رؤيته الاجتهاد في كسب الثقة واختيار الشركات التجارية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وكسب الأفراد وتقديم الخدمات المصرفية لهم.

**سابعا: تروست أفركان بنك Ltd Trust African Bank**[2].

تأسس بنك تروست أفريكان بنك في عام ٢٠١٢م، ويعتبر مؤسسة مالية تقدم الخدمات المالية والمصرفية

(1) انظر: http://salaamsombank.com\٢:٢٠\٣\٣pm

(2) انظر: https://keonline.co.ke، ٢٠١٨\٠٣\٠٤\ ٢:٠٧PM

وفقا لتوجيهات الشريعة الإسلامية كما أنه بنك مصرح من البنك المركزي الصومالي يقع مقره الرئيسي في مقديشو العاصمة، ويلتزم بنك تروست أفريكان بنك بتقديم منتجات وخدمات مصرفية متميزة من خلال فريق من ذوي الخبرة والتقنيات الحديثة والذي يعمل ضمن مبادئ الشريعة الإسلامية.

**الأهداف والمهمة البنك**: يخطط تروست أفركان بنك التوسع في جميع المدن الكبرى في الصومال والبلدان المجاورة لبناء بنك إقليمي متميز من خلال تقديم منتجات إسلامية وتقديم مزايا مربحة للعملاء.

**رؤية والقيم**: ينطلق البنك في رؤيته وأهدافه المساءلة، والنزاهة، والربحية، والامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، ويسترشد البنك بالتمسك بالقيم التالية، الاحترافية والإبداع والعمل بروح الفريق الواحد ووحدة الغرض واحترام العملاء.

**ثامنا: مصرف ذهب شيل الدولي:**

تعود جذور نشأة مصرف ذهب شيل الدولي إلى نهاية الستينيات[1] من القرن الماضي، وتأسست الشركة بالتحديد سنة ١٩٦٩م[2]، على يد رجل الأعمال الصومالي السيد محمد سعيد دعالي[3]، حيث بدأ أعماله كسمسار للمبالغ النقدية التي ترسلها الجالية الصومالية من الشتات وخاصة من الخليج العربي إلى ذويها في داخل الصومال والقرن الأفريقي عموما، وهي إحدى أكبر الشركات المصرفية الصومالية، كما تعتبر أقدم شركة حوالة مالية في الصومال قبل تحولها إلى مصرف إسلامي دولي[4]،افتتحت شركة ذهب شيل بنكا إسلاميا متكاملا مرخصا من البنك المركزي الصومالاندي والصومالي والجيبوتي سنة ٢٠١٠/٠٣/٢٢م في جيبوتي[5].

---

(1) مقابلة أجراته bbc مع مالك مجموعة ذهب شيل الحاج محمد سعيد دعالي، www.bbc.com ٢٤/أبريل/٢٠١٠/ لندن،12:٩/٢٠١٨/١٢/٢٤am.

2() انظر: مقابلة أجرته جريدة القرن مع محمد عثمان نور، مدير بنك ذهب شيل، جيبوتي، ٢٩/٠٣/٢٠١٠، والنقل منها، ٢٠/٠٥/٢٠١٨م، ١٠:٢٠ AM.
http://www.alqarn.dj.

(3) لم أجد له ترجمة.

(4)مقابلة أجراها الباحث مع إسماعيل عبدي عوض، المدير السابق لمجموعة ذهب شيل المالية في شرق إفريقيا، - نيروبي كينيا/٠٦/١٤/٠ /٢٠١٨/٩:٥٠ pm.

5() انظر: مقابلة بعنوان (الأمن والاستقرار اللذان تتمتع بهما جيبوتي هما الدافع الرئيسي وراء إقامة مركز البنك في جيبوتي) محمد عثمان نور، تم نشرها، ٢٩/٠٣/٢٠١٠، والنقل منها، ٢٠/٠٥/٢٠١٨م، ١٠:٢٠am، http:// www.alqarn.dj.

**هدف مصرف ذهب شيل الدولي وهيكله.**

يستهدف من خلال رسالته إلى ثلاثة أهداف رئيسية وهي كالاتي:

أ: المساءلة: ب: النزاهة: ج: الربحية[1] ويشكل هيكل البنك نظاما إداريا يأتي كشكل هرم وهو كالتالي: ١: مدير مجلس الإدارة ويأتي تحته ما يلي: نائب رئيس المجلس ومستشار الرئيس والمدير العام ومدراء التسويق وإدارة الشئون المالية، ومدير العمليات ومدير الموارد ومدير تقنية المعلومات والمراجع الداخلي، ويكون الشكل الإداري لبنك ذهب شيل الإسلامي[2].

## المبحث الثالث: أسباب قيام المصرفية الإسلامية في الصومال

### الأسباب العامة[3]

تشترك الصومال مع باقي الدول الإسلامية والعربية بالأسباب التي أدت إلى قيام المصرفية الإسلامية عموما، وتختلف الأسباب باختلاف الدوافع الرئيسية لها، ومنها الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية والعقدية والتشريعية[4]، وهذه الأسباب العامة كالآتي:

**أولا: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية**: وهذه الأسباب تتجه إلى حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي كان المجتمع الإسلامي يعانيها قبيل فكرة إنشاء المصارف الإسلامية، حيث كان الهدف الرئيسي منها هو الهدف القائم على إخراج الفرد المسلم من الفقر المدقع الذي سببه البعد عن الدين والاستعمار الغاشم الذي منع ووقف أمام التقدم الاقتصادي في البلدان الإسلامية، والعمل لإيجاد حل ومخرج لمشكلة تكدس الأموال التي بيد المسلمين التي تم تعطيلها والاستفادة من هذه الأموال بالصيغ الشرعية، وتم هذا بإنارة الطريق لولاة أمر المسلمين لإيجاد النظام البديل من النظام الربوي المسيطر في ذاك الوقت[5]، وهذا مما تشترك الصومال مع باقي الدول الإسلامية.

---

[1]() انظر: القيادة الإدارية ودورها في السلوك التنظيمي، دراسة حالة - شركة ذهب شيل المصرفية الصومالية - في الفترة من ٢٠١٣ - ٢٠١٧م، حسين أحمد حسين حسن، (ص:٥٣)، جامعة أفريقيا العالمية. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية والسياسية، قسم الإدارة، السودان، الخرطوم.

(2) المصدر السابق، (ص:٥٤)

(3) انظر: خدمات المصارف المعاصرة، أحكامها والبدائل الشرعية لها دراسة تأصيلية فقهية مقارنة، هشام آل برغش، (ص:٩٨ - ١٠١)، دار اليسر، ط١، ١٤٣٠ه - ٢٠٠٩م، القاهرة.

(4) انظر: الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية. د. محمود عبدالكريم إرشيد، (ص: ١٨ - ٢٠)، دار النفائس، ط١، ١٤٢١ه - ٢٠٠١م، الأردن.

(5) انظر: المصارف والأعمال المصرفية في الشريعة الإسلامية والقانون، د. غريب الجمال، (ص: ٣٩١) دار الاتحاد العربي للطباعة، ط١، القاهرة.

**ثانيا : الأسباب الدينية**

١– التحرر من الربا[1] بجميع صوره والتنبيه على المسلمين بما تقتضيه الربا من التوعد بالعقاب ومحق البركة ومحاربة الله لمن يقترف هذه الكبيرة.

٢– عدم قبول المسلمين أسلوب المصارف التقليدية: والذي يستخدم آلية سعر الفائدة الربوية المحرمة شرعا مما جعل المسلمين لا يقبلون هذا الأسلوب في التعامل[2].

٣ – الانطلاق من قاعدة (الغرم بالغنم)، واستبعاد الجهالة والغرر والقمار عن المعاملات المالية عموما وخصوصا المعاملات التي تجريها المصارف الإسلامية.

٤ – التفكير بإيجاد البديل الشرعي للمصارف التجارية[3] والرجوع إلى المسائل الفقهية التي تخرّج عليها المعاملات المصرفية المعاصرة، وبحث اجتهادات العلماء السابقين من أصحاب المذاهب الأربعة وغيرهم.

٥ – تحقيق الأمان للتاجر المسلم، ويبحث التاجر المسلم مكانا ملائما ليحتفظ به ماله من الضياع والسرقة أو استثماره، وصار هذا المبدأ سببا لقيام المصرفية وتطويرها لتستثمر أموال المودعين فيها بالطرق الشرعية، وفيما أباحه الله من التجارية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة[4].

٦ – نضوج فكرة إنشاء المصارف الإسلامية وتفهمها على مستوى العالم الإسلامي: يقول الدكتور عبدالله العبادي: (إنه بعد خروج الاستعمار من الديار الإسلامية، بدأ الغيورون على الدين الإسلامي والمهتمون بمصلحة المسلمين يطلبون البديل لتلك المصارف الربوية لأن تلك المصارف من وضع الاستعمار

---

(1) الربا في اللغة الزيادة والنمو والعلو والارتفاع واصطلاحا: اختلف فقهاء الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة رحمهم الله في تعريفها، إلا أن الذي رجحه الدكتور عبدالرزاق الهيتي في كتابه المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، هو تعريف الحنابلة حيث قالوا الربا:(تفاضلٌ في أشياء ونسأ في أشياء، مختص بأشياء) وتقسم الربا إلى عدة اعتبارات أهمها
أولا: الفقهاء المضيِّقون لدائرة الربا أ: ربا الفضل ب: ربا النسيئة، وأضاف الشافعية ربا اليد، ثانيا: الفقهاء الموسعون لدائرة الربا أ: ربا الجاهلية ب: وربا الفضل والنسيئة انظر: المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، د. عبدالرزاق الهيتي، (ص١٦٠: - ١٦١)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن - عمان، ط١، ١٩٨٨م.
(2) انظر: موسوعة المعاملات المالية الإسلامية - النظام المصرفي الإسلامي، د. عزالدين خوجة، (ص:٢١)، دار المالكية للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣٨ه - ٢٠١٧م، تونس، وانظر: المصرفية الإسلامية مفاهيمها وخصائصها وتطبيقاتها، د. عبداللطيف العبيدي، (ص:٣٧)، دائرة الشؤون الإسلامية، ط١، ١٤٣٧ه - ٢٠١٥م، دبي.
(3) انظر: المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، د. صالح حميد العلي، (ص:٩٩)، دار النوادر، ط١،١٤٢٩ه - ٢٠٠٨م، دمشق.
(4) انظر: الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية. د. محمود عبدالكريم إرشيد، (ص:١٨ - ٢٠)، دار النفائس، ط١، ١٤٢١ه - ٢٠٠١م، الأردن.

وأفكاره التي ترسبت في هذه البلاد...وإنَّ الفكرة كانت تقوى أحيانا وتضعف أخرى، حتى وصلت تلك الفكرة إلى درجة النضوج...فقام المصلحون ليعلنوا ذلك صراحة، وسعوا سعيهم الحثيث لكي تصبح تلك الفكرة حقيقة واقعية)[1].

٧ – جرأة الكلمة بعد خروج المستعمر من الديار الإسلامية: يقول الدكتور عبدالله العبادي في هذا السبب: (عندما كان الاستعمار مسيطرا على البلدان الإسلامية كانت الأنفاس مكتومة، فلم تكن هناك جرأة للكلمة من الشعوب الإسلامية وخاصة العلماء، وإن وجد فقليل، وبعد خروجه بزمن ليس بالقصير، حتى إن فكرة المصارف الإسلامية عندما خرجت لأول مرة في مصر لم تكن تحمل اسم كلمة (إسلامية) وإنما كانت تحمل اسم (بنوك الادخار) و(بنك الناصر الاجتماعي)... وبعد ذلك بفترة وبعد الخوض في تلك المسألة وغيرها والكتابة حولها في المؤلفات، في بعض الصحف، والمجلات، والمحاضرات، أصبحت جرأة الكلمة متاحة للمصلحين من هذه الأمة بأن يعلنوها صراحة، وعلى الملأ أجمع)[2].

٨ – مؤتمرات دينية وسياسية على مستوى العالم الإسلامي: حيث تم عقد عدة مؤتمرات حول المصرفية الإسلامية والمساهمة عليها، ومن هذه المؤتمرات: المؤتمر السنوي الثاني لمجمع البحوث الإسلامية الذي عقد في القاهرة عام ١٣٨٥ه – ١٩٦٥م، حيث بحث في هذا المؤتمر بعض المسائل المتعلقة بالمصرفية كالفوائد والأعمال المصرفية كما عقد أيضا المؤتمر الثالث والسادس حول الموضوع، وأخيرا دعا المؤتمر السادس إلى إنشاء مصرف إسلامي خال من المحظورات الشرعية بما فيها الربا كما تم عقد مؤتمر الفقه الإسلامي الأول في الرباط ٢٥ سبتمبر ١٩٦٩م. وسياسيا تم عقد المؤتمر الأول لوزراء خارجية الدول الإسلامية في جدة خلال الفترة ٢٣ إلى ٢٥ مارس ١٩٧٠م، ثم مؤتمر كراتشي في الفترة ٢١ إلى ٢٨ ديسمبر ١٩٧٠ على مستوى وزراء الخارجية الإسلامي حيث تم مقترح حول إنشاء مصرف إسلامي ثم تلاه مؤتمر لوزراء الخارجية للدول الإسلامية في جدة ٢٩ فبراير إلى ٤ مارس ١٩٧٢م، ثم مؤتمر بنغازي سنة ١٩٧٣م، ثم المؤتمر الأول لوزراء المالية للدول الإسلامية بجدة ١٥ ديسمبر ١٩٧٣ ثم المؤتمر الثاني لوزراء المالية للدول الإسلامية في جدة سنة ١٩٧٤م، ومن خلال تلك الاجتماعات السياسية نتج منه انشاء البنك الإسلامي للتنمية[3].

---

(1) انظر: موقف الشريعة من المصارف الإسلامية المعاصرة، د. عبدالله العبادي، (ص:١٥١ - ١٥٢) دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢،١٤١٥ه - ١٩٩٤م، القاهرة، بتصرف.
(2) انظر: المرجع السابق، (ص: ١٥٢)، بتصرف.
(3) انظر: المرجع السابق، ص ١٥٣ - ١٥٧، بتصرف.

٩ – تبني هذا الأمر رجال لهم اعتبارهم ومكانتهم في المجتمع الاسلامي[1]: حيث تبنى هذا الأمر كثير من رجال الدين والاقتصاد والسياسة نذكر منهم ما يلي على سبيل المثال: الأمير محمد الفيصل[2] والدكتور محمد عبدالعزيز النجار[3] والدكتور عيسى عبده[4] والسيد محمد باقر الصدر[5] والدكتور محمد نجاة الله صديقي[6]، وأبو الأعلى المودودي[7]، كما ورد في الكتب التي تناولت الموضوع[8].

١٠ – القيام بخلافة الأرض وإعمارها للنهوض بالمجتمع[9].

**الأسباب الخاصة**

الأسباب الخاصة التي أدت إلى قيام المصرفية الإسلامية في الصومال بشكل خاص هي ما يذكرها المراقب الشرعي لمصرف أمل الإسلامي الدكتور حسن شيخ علي ورسمي في قوله:[10] ( يلاحظ المتابع للشأن الصومالي انتشار البنوك الإسلامية وإقبال الناس عليها ويعزى ذلك إلى عدة أمور:

**أولا**: انتشار الوعي بخطورة الربا بين أوساط المجتمع بفضل الله ثم بجهود الدعاة المخلصين، ومما ساعد على ذلك كون الشعب الصومالي شعبا بسيطا متدينا بطبعه.

---

(1) انظر: المرجع السابق، ص ١٥٧ - ١٥٨، بتصرف.
(2) سبقت ترجمته
(3) سبقت ترجمته
(4) سبقت ترجمته
(5)ولد السيد محمد باقر بن حيدر بن إسماعيل الصدر في الكاظمية في الخامس والعشرين من ذي القعدة سنة ١٣٥٣ هـ. من كتبه نظرية المعرفة وهو الأسس المنطقية للاستقراء انظر: https://www.amazon.pm:٠٠/٤/١٢/١١/٢٠١٨
(6) وُلِد البروفيسور صدِّيقي في مدينة كوراكبور بولاية أوتار برادِش بالهند سنة ١٩٣١م، وحصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة عليكرة الإسلامية سنة ١٩٦٦م، وأصبح أستاذا في العلوم الاقتصادية ثم اختير أستاذاً للاقتصاد في جامعة الملك عبد العزيز بجدة، ويُعدّ البروفيسور صدِّيقي أحد بناة الفكر الاقتصادي الإسلامي الحديث، ومن كتبه (بنوك بلا فوائد)، و(الأسَاس المنطقي للبنوك الإسلامية)، و(المراجع المعاصرة في الاقتصاد الإسلامي) و(نظرية الملكيَّة في الإسلام)، انظر: ماذا فعل الاقتصاديون المسلمون، د. رفيق يونس المصري، (ص:٢٠٣)، دار المكتبي، ط١، ١٤٣٣ه، دمشق سورية.وانظر: https://kingfaisalprize.org/٢١:٤/١٢/١١/٢٠١٨.
(7) وُلِد أبو الأعلى المودودي سنة ١٣٢١هـ/١٩٠٣م، في مدينة أورانك أباد بولاية حيدرأباد الهندية، وتلقى علومه الدينية الأولى علي يد والده، ثم أكمل دراسته الثانوية في المدرسة الفرقانية والتحق بكلية دار العلوم في حيدر أباد، انظر: انظر ماذا فعل الاقتصاديون المسلمون، د. رفيق يونس المصري، (ص:٢٩)، دار المكتبي، ط١، ١٤٣٣ه، دمشق وانظر: https://kingfaisalprize.org/pm٥٢:٤/١٢/١١/٢٠١٨.
(8) انظر: مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، د. حمد الجنيدل، (ص:٣٣٣)، مكتبة العبيكان للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٠٦ه، الرياض.
(9) انظر: البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، د. عبدالله الطيار، (٩٨ - ٩٩)، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، ط٢، ١٤١٤، الرياض.
(10) حسن بن شيخ علي ورسمة خريج كلية الحديث الشريف وخريج مرحلة ماجستير ودكتوراه في علوم الحديث من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ورئيس جامعة النجاح الإسلامية والمستشار الشرعي لمصرف أمل الإسلامي.

**ثانيا** : تحريم القوانين الدستورية للبلاد – وخاصة أرض الصومال – كل الصور وأشكال الربا وأنه يمنع منعا باتا افتتاح البنوك التقليدية ( الربوية ) مما يضطر معه الناس إلى إيجاد البديل، فاتجه الناس إلى البنوك الإسلامية .

**ثالثا** : أصبحت البنوك الإسلامية هي السائدة في البلد بسبب الأنظمة والقوانين وطبيعة الشعب المتدين فلا يكاد يعرف عند الناس غير النظام المالي الإسلامي )[1].

ولا شك أن هناك أسباباً أخرى منها :

أولا : طلب الرزق الحلال والربحية، وهي طلب الرزق وأخذ أسبابه التي شرعه الله من البيع والشراء والمتاجرات والمؤجرات في حدود ما شرع الله سبحانه وتعالى انطلاقا من التجارة المصرفية النزيهة .

ثانيا : الربحية الاجتماعية، وهو أمر مهم من المنظور الاجتماعي حيث تستهدف المصارف الإسلامية في الصومال إلى المدى الذي يستفيد المجتمع الصومالي من المشروعات الاستثمارية التي تنفذها كما يستهدفون إلى أكبر قدر ممكن من زيادة دخل الموظفين والقيمة المضافة التي تضيفها المصارف الإسلامية إلى الاقتصاد الوطني .

ثالثا : بسبب سماح الوزارات الصومالية المختلفة استثمار المصارف الإسلامية في التجارات والصناعات المختلفة في الصومال وتسهيل الإجراءات المتبعة فيها، ومواجهة التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي في الصومال[2].

**خاتمة البحث**

بعد دراسة الباحث نشأة وتطور العمل المصرفي في الصومال توصل إلى النتائج والتوصيات التالية :

**أولا : النتائج**

- تمثل المصارف الإسلامية الصومالية المصارف الوحيدة المسيطرة في القطاع المصرفي الصومالي، وتلبي احتياجات شرائح المجتمع الصومالي .
- تختلف نشأة العمل المصرفي في الصومال باختلاف المستعمر الذي أدخل النظام المصرفي في

(1) مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور حسن شيخ علي ورسمية، مستشار بنك الأمل الإسلامي، مكة المكرمة، ٢٠١٨\٠٥\٢٦pm. ٥:٢٠\٢٠١٨\٠٥\٢٦pm.

(2) مقابلة أجراها الباحث مع الوزير محمد عبد حيِّر، وزير التجارة والصناعة في الصومال، نيروبي، ٠٧/٠٦/٢٠١٨/٥:٣٠pm .

الصومال، فالعمل المصرفي بدأ في الصومال الجنوبي سنة ١٩١٦م، بينما يرجع أول عمل مصرف منظم في الصومال الشمالي سنة ١٨٨٩م حيث أدخلت بريطانيا مصرفين في الصومال الشمالي.

- مرت الأعمال المصرفية في الصومال عموما ( الشمال+الجنوب ) بأربعة مراحل مهمة إجمالا، وهي كالتالي:
  - مرحلة ما قبل الاستعمار.
  - مرحلة الاستعمار.
  - مرحلة ما بعد الاستعمار.
  - مرحلة ما بعد ١٩٩١م.
  - وكل مرحلة تتسم بسمات لا تتسم بها المراحل الأخرى، ومن أهم سمات المرحلة الأخيرة وهي مرحلة ١٩٩١م، أن كل المصارف الإسلامية الصومالية تم إنشاؤها بعد هذه المرحلة.
- يوجد في الصومال مصرفان مركزيان، والأول منهما يدير الأعمال في الجنوب والثاني يدير الأعمال المصرفية في الشمال ( صوماللاند )،ويدير كل مصرف منهما عملة خاصة له، ولكل منهما له قوانين تختلف الآخر، ويختلفان من حيث الاتجاه، إذ يدين الأول بالنظام المفتوح ومنح التصريحات للمصارف الإسلامية وغير الإسلامية ولا يوجد في نظامه ما يمنع عدم التعامل بالمصارف التقليدية التي تتعامل بالفائدة، بينما الثاني ينص قانونه بعدم التعامل بالفائدة والتقيد بالنظام المالي الإسلامي المستمد من الشريعة الإسلامية.
- يعتبر العمل المصرفي الصومالي الذي نشأ في الجنوب الصومالي صاحب الثقل الأكثر من القطاع المصرفي الشمالي لاتصاف القطاع الاقتصادي الجنوبي بالديناميكية والسلاسة بسبب انتقال بعض القطاعات الاقتصادية الإيطالية والعمالة الايطالية المهرة إلى ضفاف الأنهار في الجنوب وتشغيل اقتصاد قوي كالزراعة وقطاعات النسيج والتربية الحيوانية، وأيضا بسبب الثقل السكاني الصومالي المتمركز في الجنوب مقارنة بالشمال الصومالي.
- هناك تجربة فريدة في القطاع المصرفي الشمالي تتصف بالأهمية وهي دكاكين ( amaana haye ) والتي كانت تعمل كمصرف إسلامي في مدينة بربرة والتي كانت تقوم بالصيغ التمويلية الإسلامية.

**ثانيا : التوصيات**

- تعتبر تجربة ( amaana haye ) – صناديق الأمانات – التي كانت موجودة في مدينة بربرة نموذجا وامتداد المصارف الإسلامية الموجودة في الوقت الحاضر، إذ كانت تقوم هذه التجربة بأكثر مما تقوم به المصارف الإسلامية الحالية، ويوصي الباحث بإجراء دراسات أكثر حول هذه التجربة التي كانت في نهاية القرن التاسع عشر وجمع المعلومات المتعلقة بها لوصول أسباب وأهداف وتطور هذه التجربة المصرفية التي لم تكن مقتصرة على الصوماليين فحسب، بل كانت تشمل إلى جنسيات متعددة مثل الأتراك واليمينين.
- الصومال تتمتع بمصرفين مركزيين في الشمال والجنوب، فالشمالي إسلامي في قوانينه والجنوبي لم تتضح معالمه – حسب علمي – لذا يوصي الباحث للدعاة وخاصة المتخصصين بالمصرفية الإسلامية وأصحاب النفوذ بإقناع الدولة الصومالية بإصدار قوانين تجرم العمل المصرفي التقليدي وتلزم كل القطاعات بالتعامل مع المصرفية الإسلامية، وتعتبر هذا الفترة أنسب فترة يمكن أن تنشر هذه الثقافة في أروقة أصحاب القرار سبب نفوذ أهل الدين في البلد .

**المصادر والمراجع**

**أولا : المصادر العربية**

1. إدارة البنوك، د. محمد سعيد سلطان وآخرون، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٩م.
2. البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، د. عبدالله الطيار، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، ط٢، ١٤١٤، الرياض.
3. الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية. د. محمود عبدالكريم إرشيد، دار النفائس، ط١، ١٤٢١ه – ٢٠٠١م، الأردن.
4. المصارف والأعمال المصرفية في الشريعة الإسلامية والقانون، د. غريب الجمال، دار الاتحاد العربي للطباعة، ط١، القاهرة.
5. المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، د. عبدالرزاق الهيتي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن – عمان، ط١، ١٩٨٨م.
6. المصرفية الإسلامية مفاهيمها وخصائصها وتطبيقاتها، د. عبداللطيف العبيدي، دائرة الشؤون الإسلامية، ط١، ١٤٣٧ه – ٢٠١٥م، دبي.
7. المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، د. صالح حميد العلي، دار النوادر، ط١٤٢٩،١ه – ٢٠٠٨م، دمشق.
8. العمولات المصرفية حقيقتها وأحكامها الفقهية، عبدالكريم بن محمد السماعيل، دار كنوز إشبيلية للنشر والتوزيع، الرياض، ط٢.
9. خدمات المصارف المعاصرة، أحكامها والبدائل الشرعية لها دراسة تأصيلية فقهية مقارنة، هشام آل برغش، دار اليسر، ط١، ١٤٣٠ه – ٢٠٠٩م، القاهرة.
10. ماذا فعل الاقتصاديون المسلمون، د. رفيق يونس المصري، دار المكتبي، ط١، ١٤٣٣ه،دمشق سورية.
11. مباحث في الاقتصاد الإسلامي من أصوله الفقهية، محمد رواس قلعجي، دار النفائس، ط٢، ١٤١٧ه، بيروت – لبنان.
12. مقدمة في النقود والبنوك، محمد زكي شافعي، دار النهضة العربية، ط٧، بيروت، لبنان،

13. مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، د. حمد الجنيدل، مكتبة العبيكان للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٠٦هـ، الرياض.
14. موسوعة المعاملات المالية الإسلامية – النظام المصرفي الإسلامي، د. عزالدين خوجة، دار المالكية للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣٨هـ – ٢٠١٧م، تونس.
15. موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية، د. عبدالعزيز فهمي هيكل، دار النهضة العربية، ١٤٦هـ، بيروت لبنان.
16. موقف الشريعة من المصارف الإسلامية المعاصرة، د. عبدالله العبادي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط١٤١٥،٥٢هـ – ١٩٩٤م، القاهرة.
17. القيادة الإدارية ودورها في السلوك التنظيمي، دراسة حالة – شركة ذهب شيل المصرفية الصومالية – في الفترة من ٢٠١٣ – ٢٠١٧م، حسين أحمد حسين حسن، جامعة أفريقيا العالمية. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية والسياسية، قسم الإدارة، السودان، الخرطوم.

**ثانيا: المصادر غير العربية**

18. Somalia first Islamic banking system، mahat Mohamed ahmed.
19. Somaliand - and - islamic - finance، A.Omar Dirir
20. Banking Devlopment In Somalia، Arnaldo Maura، Milano university.
21. Xeerka Bangiga Dhexe ee Somalialnd xeer no ٥٤/٢٠١٢.
22. taariikhda bangiyada Somalia، Mohamed hussen amin، Amazon Printing Press. Dubai p١.

**ثالثا: المقابلات العلمية**

23. مقابلة أجراها الباحث مع طاهر علي بُلَّالِيْ، الرئيس الأسبق لفرع البنك المركزي الصومالي في محافظة توغدير، البنك المركزي الصومالي، برعو، ٠١/٠٩\٢٠١٨PM\٥:٣٠.
24. مقابلة أجراها الباحث مع وزير التجارة والصناعة لجمهورية الصومال الفدرالية، محمد عبدي حيِّر ماريي، /نيروبي/ ٠٩/٠٦/٢٠١٨/٥:٢٠pm.
25. مقابلة أجراها الباحث مع محمد نور سهل/نائب الوزير المالية الأسبق/نيروبي /٠٥/٠٦/٢٠١٨/٩:٢٠AM.
26. مقابلة أجراها الباحث مع محافظ البنك المركزي الصومالي السابق الدكتور بشير عيسى علي، /نيروبي/ ١٢/٠٦/٢٠١٨/٨:٤٧pm.
27. مقابلة أجراها الباحث مع، أحمد عمر نور/الوكيل السابق لقسم التصاريح في البنك المركز الصومالي، /هرجيسا/ ١٠\٠١\٢٠١٨\١١:١٠AM.
28. مقابلة أجراها الباحث مع نوح فاهيه أفرح /مدير الإدارة الاستراتيجية لمصرف التنمية وإعادة الإعمار في الصومال/ نيروبي/ ٧/٥/٢٠١٨م.
29. مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور حسن شيخ علي ورسمية، مستشار بنك الأمل الإسلامي، مكة المكرمة، ٢٦\٠٥\٢٠١٨\٥:٢٠pm.
30. مقابلة أجراها الباحث مع عمر سعيد ليبان/ الخبير في الأسواق المالية الصومالية /نيروبي /٠٥/٠٦/٢٠١٨م.
31. مقابلة أجراها الباحث مع حسين دعالي غغال/ متخصص في المصارف/نيروبي/ ٠٧/٠٦/٢٠١٨/١:١٧pm.
32. مقابلة أجراها الباحث مع شريف عمر هاشم/ مراقب البنك التجاري الصومالي الأسبق في محافظات باي وبكول وغدو/ جدة/ ٢٠١٥م/٤:٢٨pm.
33. مقابلة أجراته bbc مع مالك مجموعة ذهب شيل الحاج محمد سعيد دعالي، www.bbc.com ٢٤/أبريل/٢٠١٠/ لندن،٢٤/١٢/٢٠١٨/٩:١٢am.
34. مقابلة أجرته جريدة القرن مع محمد عثمان نور، مدير بنك ذهب شيل، جيبوتي، ٢٩/٠٣/٢٠١٠، والنقل منها، ٢٠/٠٥/٢٠١٨م، ١٠:٢٠ AM. http://www.alqarn.dj.
35. مقابلة أجراها الباحث مع إسماعيل عبدي عوض، المدير السابق لمجموعة ذهب شيل المالية في شرق إفريقيا، – نيروبي كينيا/٠١٤/٠٦/ ٢٠١٨/٩:٥٠ pm.